

النعته السببي

قراءة ثانية لجذوره في القرآن والحديث والشعر

د. نجاة حسن عبد الله نولي^(*)

المقدمة :

إن أي بحث أو كتاب هو في بداية أمره فكرة تضيء في ذهن صاحبها، بفضل الله وكرمه، ثم همة تشحذها وتصقلها، وتوَلِّقها، حتى تصبح هاجساً يعمل في النفس، ثم لا يزال صاحبها ويعالجها في عقله، ويعمل فيها فكره، ويقَلِّب فيها رأيه، وينعم فيها نظره، حتى تستقر في حدسه، وتختمر في نفسه، ثم تتبعث إلى الواقع، فتستوي على سوقها، وتؤتي أكلها. وقل لفت نظري وأنا أدرس موضوع النعته السببي ثلاثة أمور، كانت دوافع وأسباب كتابة هذا البحث.

وهذه الأمور هي:

- ١- أن بعض النحاة طالب بإلغاء مبحث النعته السببي، وأولته تأويلاً آخر، فأردت أن أحقق هذا الأمر.
- ٢- الخلاف المحتدم بين النحاة في الوصف المسند إلى السببي المجموع، أيكون مفرداً أم مجموعاً، وهو خلاف ليس نظرياً، كما يخيّل لأول وهلة، وإنما هو مرتبط بالأسلوب والأداء والاستعمال.
- ٣- خلو مبحث النعته السببي من الشواهد مطلقاً، سواء أكانت قرآنية، أم نبوية، أم شعرية. وهنا يرد سؤال: لم حُجِبَت الشواهد في مبحث النعته السببي؟ ولم تتابع النحاة في عدم الاستشهاد بشيء في هذا المبحث؟ أهو ندرة الشواهد؟ أم انعدامها؟ وإذا لا توجد شواهد، فمن أين أتى النحاة بمبحث النعته السببي؟

(*) أستاذ النحو والصرف والقراءات المشارك بقسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات بجدة.

ولكن الأهداف والدواعي السابقة قرّرت أن أبحث هذا الموضوع ، وأن أجلو حقائقه ، وأن أكشف غامضة ، و أرفع النقاب عن مستوره ، وأن استقصي شواهد ، وأجمع فرائده .
وأخضعه للتأمل والملاحظة ، وأن أعيد النظر مرة أخرى في استقرار النحاة بمبحث النعت السببي .

وقد كان البحث واسعاً ومنتشراً ، لتعدد جوانب البحث فيه ، ولكنني استعنت بالله ، وشمرت عن ساعد الجد ، وجمعت النصوص الخاصة بالنعت السببي من أمهات الكتب والمؤن والشروح النحوية .

ويَمّت وجهي شطر القرآن الكريم ، فأقبلت على مائدته العامرة التي لا يرجع منها أحد خاوي الوفاض ، صفر اليدين ، فهي الغنيمة، والغنية بكل ما يُجتنى ، وهي الثرة والثروة بكل ما يُرتضى ، فقرأته كلمة كلمة ، وهذا من فضل ربّي عليّ وبركة هذا البحث ، والحمد لله المسلم دائم الصلة بكتاب ربه ، لكن قراءته للبحث عن أمثلة النعت السببي تحتاج إلى كثير من التركيز والانتباه وإعمال الذهن .

ثم اتجهت إلى الأحاديث النبوية الشريفة ، واقتصرت منها على صحيح البخاري بأجزائه الثمانية ؛ لأنه يذكر الحديث بلفظه ، وقد كان فيه غنية عما سواه .

ثم مسحت دواوين الشعراء الجاهلين والإسلاميين والأمويين إلى نهاية عصور الاحتجاج التي تنتهي بالشاعر إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠هـ ، كما جاء في الفرائد .

ولا أقول هذا تمنناً واستكثاراً على البحث العلمي فإن العلم قمين أن تتفق فيه الأعمار ، ولكن لأشير إلى أن اللآلئ لا يُعثر عليها في الشواطي ، وإنما في أعماق البحار .

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ، وثلاثة أقسام ، وخاتمة .

- أما المقدمة ، فقد بيّنت فيها الموضوع وأهميته ، ودوافعه ، وأهدافه .
- وأما القسم الأول فهو بعنوان (تعريف عام بالنعت السببي) ، وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف النعت السببي .
- المبحث الثاني : الفرق بينه وبين النعت الحقيقي .
- المبحث الثالث : الخلاف في العامل في النعت السببي .
- المبحث الرابع : أوجه الشبه والاختلاف بين النعت السببي والفعل (لغة " طيء " في النعت السببي) .

- وأما القسم الثاني فكان بعنوان : (الخلافات في النعت السببي) ، وفيه مبحثان :
 - المبحث الأول : الخلاف بين النخاة في الوصف المسند إلى المجموع .
 - المبحث الثاني : رفض بعض النخاة مبحث النعت السببي ، أو تأويله .
 - وأما القسم الثالث فعنوانه : (النعت السببي والشواهد) ، وفيه ثلاثة مباحث ، وهي :
 - المبحث الأول : النعت السببي في القرآن الكريم .
 - المبحث الثاني : النعت السببي في الحديث الشريف .
 - المبحث الثالث : النعت السببي في الشعر .
 - وأما الخاتمة فتتضمنت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث .
 - ثم أتبعته الخاتمة بفهرسين :
 - (أ) مسرد المصادر والمراجع .
 - (ب) مسرد محتويات البحث .
- والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، لخدمة العربية ، لغة القرآن الكريم ، وأن يكون لبنة صالحة في صرح العربية الشامخ ، ولعله يسدّ ثغرة في المكتبة النحوية .

القسم الأول

تعريف عام بالنعت السببي

المبحث الأول : تعريف النعت السببي :

تعددت تعريفات النحاة للنعت السببي ^(١) ، وكلها تدور حول معنى واحد ، وهو أن النعت السببي هو النعت الذي يرفع اسماً ظاهراً ، فهو يكمل متبوعه ، بدلالته على معنى فيما يتعلّق به ^(٢) ، فسبب المنعوت هو الاسم الذي يكون فيه ضمير يعود إليه ^(٣) ، وذلك مثل " هذه دابةٌ مكسورةٌ سرّجها " ^(٤) .

والسبب في الأصل هو " الحبل " ^(٥) ، والمقصود الرابطة والعلاقة والصلة التي تكون بين المنعوت وبين فاعل النعت ، كما أن " الحبل " يصل عادة بين الشينين ، فلذلك سُمّي نعتاً سببياً ، ففي مثل " مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامه " " الحُسْنُ صفةٌ حقيقيةٌ للغلام ، لأنها تقوم به ، وصفةٌ اعتباريةٌ للرجل ؛ لأن الغلام متعلّقه " ^(٦) .

فلما كانت هناك صلة بين الرجل وغلامه صارت كلمة " حَسَن " نعتاً للرجل وهو في الحقيقة للغلام .

قال المبرد : (فإن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجرى على رجل ؟ قيل له : لأن قولك : " قائم أبوه " إنما هو صفة للرجل في الحقيقة ، ألا ترى أنك حلّيت الرجل بقيام أبيه ، كما تحلّيه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه) ^(٧) .

ويلاحظ وجود ضمير أو رابط في فاعل النعت ، أي الاسم الظاهر ، وهو يعود عادة إلى المنعوت ، فإن لم يوجد الرابط لم يصح ، فلو قلنا : " مررتُ برجلٍ صالحٍ عمرو " لم يجز ؛ لانعدام الرابط ، وكذا لو وجد ضمير ولكن لا يعود على المنعوت ، مثل : " هذا رجلٌ عالمٌ أخوك " ^(٨) .

(١) انظر الخنود في النحو : للأبذي ص ٧٩ ، وتفتح الأبواب في عوامل الإعراب : للشنتريني ص ١٦٦ .

(٢) أوضح النحاة إلى أنفية ابن مالك : لابن هشام ص ٤ .

(٣) التهذيب الوسيط في النحو : ص ١٤٣ ، وشرح النحاة للبدرية : ٢ : ٢٧٦ ، وشرح التحفة الوردية ، ص ٢٧٥ ، والنياب في علل البناء والإعراب : للمكبري ص ٤٠٤ .

(٤) المقتضب : لسبرد ٣ : ٢٦١ .

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري ، ولسان العرب : لابن منظور - سبب .

(٦) أسرار النحو : لابن كمال باشا ص ١٦٤ ، وشرح الأزهري في علم العربية : للأزهري ص ٩٢ .

(٧) المقتضب : لسبرد ٤ : ١٥٥ .

قال الصيمري : (نقول : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " ، فالقيام للأب وقد جرى صفة " لرجل " ؛ لأنه من سببه، ولو كان من غير سببه لم يجز، كقولك : " مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو "، فهذا لا يجوز؛ لأن عمراً ليس من سبب الأول . فإن قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو إليه " جاز ؛ لأن الهاء ضمير الأول) . (١)

وقال العكبري : (والمظهر لا بد أن يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه به، كقولك : " مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ عنده " ، فلو لا الهاء لكان الكلام أجنبياً من الأول ولم يكن صفة له) . (٢)

وقال ابن يعيش : (ألا ترى أنك إذا قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " ، أو غلامه فقد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة ، ... ولو قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو " ... لم يحصل بذلك تخصيص ولا تمييز به من غيره ، إذ ذلك ليس شيئاً يخصه) (٣) .

وقد ورد ذكر مصطلح " النعت السببي " بدءاً من سيبويه حيث قال : (هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به، أو بشيء من سببه، كمجرى صفتيه التي خلصت له، هذا ما كان من ذلك عملاً، وذلك قولك : " مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ") (٤) .

ومروراً بسانن النحاة كابن جني (٥) ، وابن يعيش، حيث قال : (اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه ، كما يصفونه بفعله ، والغرض بالسبب ههنا الاتصال ، أي بفعل ما له به اتصال) (٦) ، والجزولي ، (٧) والإسفرائيني ، (٨) والأردبيلي ، (٩) وغيرهم .

قال أبو حيان: والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

(١) شرح الأمونج : للأردبيلي ص ١٠٣ .

(٢) التبصرة والتذكرة : للصيمري : ١٧٦ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : للعكبري ص ٤٠٤ .

(٤) شرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٥٤ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ١٨ .

(٦) التلمع في العربية : لابن جني ص ١٦٨ .

(٧) شرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٥٤ .

(٨) منقمة الجزولية في النحو : للجزولي ص ٥٦ .

(٩) لباب الإعراب : للإسفرائيني ص ٣٩ .

(١٠) شرح الأمونج : للأردبيلي ص ١٠٣ .

والنعت والوصف بمعنى .

الصفة عند النحويين بمنزلة الوصف ، وأصلها وصفة ، فحذفت واوها ، كما حذفت في
"عدة" و"زنة" (١) .

المبحث الثاني : الفرق بين النعت الحقيقي والنعت السببي :

النعت الحقيقي يختلف عن النعت السببي في أن ، النعت الحقيقي يتبع فيه النعت
المنعوت في التذكير والتأنيث ، والإفراد والثنائية والجمع ، والإعراب رفعاً أو نصباً أو جرّاً ،
والتعريف (٢) ، أو التذكير ، إلا إذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو "فَعُول"
بمعنى "فاعل" ، و"فَعِيل" بمعنى مفعول ، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر "كعلامة" (٣) .

وعلى العكس تلك الموافقة التامة بقوله : (لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ،
ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة ، ومفرداً وأكثر ، في حال واحدة) (٤) .

(١) انظر : هـم الهوامع ٢ : ١١٦ ، والمصطلح النحوي : عوض القوزي ص ١٠٨ ، واللباب في علل البناء
والإعراب : للعكبري ص ٤٠٤ . والصفة والنعت واحد ، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحالية نحو :
طويل ، والصفة تكون بالأفعال نحو : ضارب ، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه : موصوف ولا يقال : منعوت ،
وعلى الأول هو موصوف ومنعوت ، ويقال : النعت يستعمل فيما يتغير وما لا يتغير ، والصفة تكون لبيان
هيئة الذات مطلقاً .

انظر : شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٥٣ ، ٧٤٥ ، وشرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٤٧ ، والتعذيب الوسيط
في النحو ص ١٤٣ ، والتعريفات : للجرجاني ص ١٧٥ ، وحاشية الصبان ٣ : ٥٦ ، كما ذكروا أن الصفة
على خمسة أوجه : اثنين تقدما ، والثالث : غريزة ككريم ، والرابع : نسبة كهاشمي ، والخامس : صفة
بأسماء الأجناس كجاعني رجل ذو مال . انظر : الجمل في النحو : للجرجاني ص ٩٩ ، والغرة المخفية
في شرح الدرر الألفية : لابن الخباز ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) ما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتذكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا
خصصت بالمعرفة ، وأجاز ابن الطراوة العكس ، والصحيح مذهب الجمهور ، والمساعد : لابن عقيل ٤٠٢ ،
وشرح ألفية ابن مالك : للمرادي ٢ : ١٣٥ ، وهـم الهوامع ٢ : ١١٧ ، وما أوهم خلاف ذلك مؤول
وشرح الأشموني ٣ : ٦٠ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٣ : ١٩٤ ، وأسرار النحو : لابن كمال باشا ص ١٦٥ ، والإرشاد : للكيشي ٣٦٩
، وشرح الأشموني ٣ : ٦٠ ، قيل : لأن معناها الشيء المتصف بهذه الصفة أو النفس المتصفة بها ،
وأما الصفة المصوغة مع التاء للمباينة فإنها إشارة إلى أن الموصوف بها كائنه جماعة موصوفة بتلك الصفة
لكثرتها فيه .

تتبع : في علل البناء والإعراب : للعكبري ص ٤٠٤ .

فالفصفة هي الموصوف في المعنى ، فلا يجوز أن ، يتغايرا .

وعَلَّ السيوطي ذلك أيضاً بقوله : (وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هما في المعنى واحد ؛ لأن في التعريف إيضاحاً وفي التكرير إبهاماً بالنعته والمنعوت ^(١) في المعنى واحد فتدافعا) . فالنعت فيه يساوي المنعوت في أربعة من عشرة ، والمقصود الأحوال العشرة السابق عدّها ، وسيستأوى النعت مع النعوت في أربعة منها ^(٢) .

أما النعت السببي فيوافق المنعوت في اثنين من خمسة : واحد من ألقاب الإعراب ، وواحد من التعريف أو التكرير ^(٣) .

أما في التشبيه والجمع فيلزم حالة واحدة على الأرجح ، ويكون حكمه فيها حكم الفعل إن رفع ظاهراً ، فنقول : " مررتُ برجلٍ كريمٍ أبواه " ^(٤) ، كما سيأتي بيانه .

وأما في التأنيث فيتبع الاسم الظاهر بالشرط الذي تقدم ^(٥) .

وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصلاً لا يذكر ويؤنث جوازاً ، ومن ثم حسن " قامَ رجلٌ قاعدٌ غلمانُهُ وحسنٌ أيضاً " قاعدةً غلمانُهُ ؛ لأن الغلمان مؤنث غير حقيقي ^(٦) .

ففي مثال " جاءَ رجلٌ كريماً أمه " النعت السببي " كريمة " ، وافق المنعوت " رجل " في التكرير والإعراب ، حيث جاء مرفوعاً ، ووافق الاسم الظاهر الذي رفعه في التأنيث ، على الرغم من كون المنعوت مذكراً .

وذكر بعضهم أن النعت الحقيقي يصدق فيه النعت على المنعوت لفظاً ومعنى ، وفي النعت السببي يصدق عليه لفظاً لا معنى ^(٧) .

^(١) هم الهوامع : للسيوطي ٢ : ١١٦ .

^(٢) الجمل : للزجاجي ص ١٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ : ١٩٤ ، والمقدمة الجزولية في النحو : للجزولي ص ٥٦ ، والمستوفى في النحو : لابن الحكم الفرخاني ص ٣ ، والهادي في الإعراب : لابن القبيصي ص ١٢٢ ، وشرح الأشموني ٣ : ٦١ .

^(٣) الفقرة المخفية ص ٣٦٤ ، وثقوب الأنياب : لتشنتريني ص ١٦٦ ، والمقدمة الجزولية في النحو : للجزولي ص ٥٦ ، والحدود في النحو : للأبدي ص ٧٩ ، والكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٨ ، والمقرب : لابن عصفور ص ٢٢٠ ، ومعني التنيب : لابن هشام ص ٨٥٥ .

^(٤) شرح الأمودج : للأرنبيطي ص ١٠٤ ، وهم الهوامع ٢ : ١١٧ وشرح الأشموني ٣ : ٦١ .

^(٥) وأيضاً إذا كان الفعل تفضيلاً مجرداً أو مضافاً لمنكور انظر مفتاح الإعراب : للمحلي ص ١٢٤ ، ولباب الإعراب : للسفرايني ص ٣٩٠ ، والبيتان في إعراب القرآن : للمكبري ١ : ٣٧٣ ، وشرح الأشموني ٣ : ٦٢ وحاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

^(٦) أسرار النحو : لاس كمال بلشما ص ١٦٥ .

المبحث الثالث : الخلاف في العامل في النعت السببي :

اختلف النحاة في العامل في النعت عموماً ؛ لأن النعت السببي مثل النعت الحقيقي

في العامل :

- فذهب سيويه والجمهور إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت .
- وذهب الأخفش وجماعة منهم الصبان ^(١)، إلى أن العامل في النعت هو كونه تابعاً للمنعوت ، أي أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وكونه صفة لمنصوب أوجب له النصب ، وكونه صفة لمجرور أوجب له الجر ^(٢) .
- وعكس السيوطي ، فنسب إلى الخليل وسيويه والجرمي والأخفش القول إن العامل في النعت التبعية* .
- ونسب إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ^(٣) .
- وتوسط ابن الحكم الفرخان ، حيث جعل رأي كل من الفريقين صالحاً لأن يكون هو العامل من جهة ، لكن أحدهما علة فاعلة ، والآخر علة مهينة ، فجمع بين الرأيين ، واعتمد كلا المذهبين .

قال : (والصحيح أن وقوع كل واحد من هذه التوابع تبعاً للاسم قبله هو سبب ما يستحقه من الإعراب ، لكن من حيث إنه يهيئ الاسم لقبوله ، لا من حيث إنه فاعل له فيه ، وأيضاً العامل في المتبوع هو سبب لما يستحقه التابع من الإعراب ، لكن من جهة كونه فاعلاً ، وبعد عمله في الأول ، وبشرط أن يكون هذا الثاني جارياً عليه ، فقد عرفت أن كل واحد من السببين المذكورين هو علة هذا النحو من الإعراب ...

وإذ قد اختلف الجيتان ، فكل واحد منهما له حظ في العمل ، فقد وضح أن كل واحد من الشيخين قد أصاب في قوله أو كاد ^(٤) .

والذي يبدو لي أن رأي ابن الحكم الفرخان أقرب إلى القبول والصحة والعقل والمنطق ، كما أن فيه جمعاً للرأيين ، ومحاولة للتوفيق بين الفريقين .

^(١) المساند : لابن عقيل ٢ : ٤٠٢ .

^(٢) حيث قال : (ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرفع .. هذا هو التحقيق) .

^(٣) أمرار العربية : لابن الأنباري ص ٢٩٤-٢٩٥ ، والمستوفى في النحو : لابن الحكم الفرخان ٢ : ٤ .

^(٤) معجم النواحي : تسيوطي ٢ : ١١٥ .

^(٥) المستوفى في النحو : لابن الحكم الفرخان ٢ : ٤ .

المبحث الرابع : أوجه الشبه والاختلاف بين النعت السببي والفعل :

(لغة طيء في النعت السببي)

إن لزوم النعت حالة واحدة حين إسناده إلى مثنى أو مجموع يشبه الفعل حين يرفع اسماً ظاهراً مثنى أو مجموعاً ، فإنه في هذه الحالة يلزم صورة واحدة ، وذلك مصداقاً لقول ابن مالك رحمه الله (١) :

وَجَرَدِ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشَّهَدَا

وتمت موضع آخر للشبه بين النعت السببي والفعل ، وهو أن ، لغة طيء في النعت السببي استخدام لغة " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيْتُ " (٢) ، كما يستخدمونها في الفعل فيقال : " مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أَبَوَاهُ " ، و " مررتُ بقومٍ قَرَشِيِّينَ أَبَاؤُهُمْ " (٣) . كما سيأتي بيانه .

ووجه الاختلاف بين النعت السببي والفعل هو :

١ - أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببي المجموع (نحو " مررتُ برجلٍ كرامٍ غلمانُهُ " .

٢ - أن الوصف الرفع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرفع للسببي إذا كان معناه له ، فيقال : " مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الْعَيْنِ " ، كما يقال : " حَسَنَتْ عَيْنُهُ " حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك الفعل (٤) .

تعقيب : وما حكاه الفراء غير مستساغ في اللغة ولا سليم ، وقد ضعفه الأشموني بقوله : (وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه) (٥) .

وترى الباحثة أن الجرمي ومن وافقه من النحاة ، ومنهم الأشموني ، أقوى وأفضل من قول الفراء ؛ لأنه قريب من الحسن اللغوي .

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٧٩ .

(٢) المعروف أن المقصود بها لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو الجمع إذا أسند لمثنى أو جمع وهم أيضاً بنو انحارث بن كعب وأزد شنوءة وتسمى أيضاً لغة ' بمصرن السليط ' وهو الزيت . (شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٨٠ ، والتفريد في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ١ : ٧٦٢ ، وشرح الأزهري في علم العربية : للأزهري ص ٩٢ ، وشرح التصريح : للأزهري ٢ : ١١٠ .

(٣) كتب سيويه ٢ : ٤١ ، وشرح ألفية ابن مالك : للمرادي ٢ : ١٣٨ وشرح ألفية ابن مالك : لابن الناطم ص ٤٩٢ ، وشرح الأشموني ٣ : ٦١ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك : للمرادي ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ وشرح الأشموني ٣ : ٦١ - ٦٢ .

(٥) شرح الأشموني ٣ : ٦٢

القسم الثاني

الخلافا في النعته السببي

المبحث الأول : الخلافا بين النحاة في الوصف المسند إلى السببي المثني والمجموع :

تعددت الآراء في هذا الموضوع :

١ - ذهب فريق من النحاة إلى أن الصفة إذا رفعت الاسم الظاهر و كان ذلك الظاهر من سبب الموصوفه فإن الصفة تكون موحدة على كل حال ، و إن اختلفت موصوفها تثنية وجمعاً ، أي أن النعته السببي يلزم صورة واحدة ، فلا يتأثر بتثنية فاعله أو جمعه ، و هو - كما أسلفنا - في ذلك كالفاعل إذا رفع ظاهراً مثني أو مجموعاً .

ومن هؤلاء آبن السراج ^(١) ، والصميري ^(٢) ، وابن يعيش حيث علل ذلك بقوله :

(لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدم نحو قولك : " قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون ، لما رفع الظاهر خلا من الضمير ، والتثنية إنما هي للضمير ، لا للفعل نفسه ، فذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، إنما يثنى كل واحد منهما و يجمع إذا كان فيهما ضمير ، أما إذا خلوا من الضمير فيكونان موحدين ، وكذلك لا يؤنثان إلا أن يكون المرفوع بهما مؤنثاً ، نحو : " مررتُ بامرأة ضاربة جاريتيها " ، فإن كان الفاعل مذكراً ذكرت الفعل ، نحو قولك : " هذه امرأة ضاربة غلامها " ؛ لأن الفعل للغلام لا للمرأة ، والفعل إنما يتأنت بتأنيث فاعله) ^(٣)

وابن مالك حيث قال عن النعته السببي :

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
سِوَاهُمَا كَالْفَعْلِ فَاقْفَ مَا قَفُوا ^(٤)

^(١) الأصول في النحو : لابن السراج ٢ : ٢٥ .

^(٢) النبعة والتذكير : للصميري ١ : ١٧٨ حيث قال : (ونقول : " مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً أبوه فإذا تبيست قلت : " مررتُ برجلين ضاربين زيداً أبواهما وفي الجمع " مررتُ برجالٍ ضاربين زيداً أبائهم) ، ولا تثني ضارباً ولا تجمعه ؛ لأنه بمنزلة فعلٍ مقم على فاعله ، وكذلك إن نونت ونصبت قلت : " مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً أبوه " .

^(٣) شرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٥٥ .

^(٤) شرح ابن عثيل ٣ : ١٩٣ . ثبت رأي آخر لابن مالك ، ورد في شرح الأثرية : للأزهري ص ٩٢ ، حيث جاء ما نصه : (قوله والأفصح في النعت .. أن الأفصح الأفراد في النعت مطلقاً .. قوله ، والأحسن في نعت جمع التكسير الجمع هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه : الذي شأنته بخط المؤلف والأحسن في جمعه التكسير ، ومعنى هذه العبارة أن الأحسن في جمع النعت هو جمع التكسير نون التصحيح يعني : إذا أريد جمعه على خلاف الأفصح فيصح أن يجمع جمع تصحيح .. وجمع تكسير .. والأحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي الأفراد . أولى

والمحلى حيث قال : (ويتبع مرفوعه في واحد من التذكير و التأنيث . . . ولا يتبع واحداً منها في تشية ولا جمع ، بل يوحّد ، لتزليه منزلة الفعل المقدم ، كقولك : (" مررتُ برجلين حسنّ وجهيهما ، وبرجالٍ حسنٍ وجوههم) ^(١) . و المرادي حيث ذكر أنه رأى الجمهور فقال : (وقيل الأفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور) ^(٢) والشلوين وطائفة ^(٣) والأزهري حيث قال : (الأفراد أولى من جمع التكسير) ^(٤) .

وابن كمال باشا حيث قال : (والبواقي الخمسة كالفعل ، يعني ينظر إلى فاعله، فإن كان مفرداً أو مثني أو مجموعاً أفرد) ^(٥) .

وضعف ما سواه فقال : (وضعف " قاعدون غلمانهم " ؛ لأنه بمنزلة " يقدعون غلمانهم ") ^(٦) وابن عقيل ^(٧) ، والسيوطي حيث صحّحه فقال : (يجب إفراده في الأصح) ^(٨) .

٢- ذهب فريق آخر إلى أن الجمع أولى من الأفراد ، قال المرادي ناسباً هذا الرأي لأبن مالك : (ذكر في التسهيل أن الجمع في ذلك أولى من الأفراد ، ونص على ذلك سيبيويه ^(٩) ، في بعض نسخ الكتاب ، وهو مذهب المبرد) ^(١٠) .

ولم أجده في تسهيل الفوائد ، ووجدت رأي المبرد في المختضب عكس ما ذكره المرادي، حيث قال المبرد : (تقول : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " فترفع " الأب " بفعله، وتجري " قائماً " على " رجل " ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : " مررتُ برجلٍ يقوم أبوه... " ، ولو قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " تريد بقائم التأخير، كأنك قلت : " مررتُ برجلٍ أبوه قائم " ثم قدّمت على هذه الجهة كان جيداً ، وكنت تقول على هذا الشرط : " مررتُ برجلٍ قائمان أبواه " ؛ لأنك تريد " أبواه قائمان " وعلى القول الأول وهو الأجود " مررتُ

^(١) مفتاح الإعراب: للمحلي ص ١٢٥، ثم ذكر أنه إذا أضيفت الصفة إلى الوجه تشي وتجمع مثل: "مررتُ برجلين حسنّين الوجه" و"برجالٍ حسنّين الوجه".

^(٢) شرح ألفية ابن مالك : للمرادي ٢ : ١٣٨ .

^(٣) حاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

^(٤) شرح الأثرية في علم العربية: للأزهري ص ٩٢ .

^(٥) أسرار النحو : لابن كمال باشا ص ١٦٥ .

^(٦) المصدر السابق .

^(٧) شرح ابن عقيل ٣ : ١٩٤ .

^(٨) معجم النحاة : للسيوطي ٢ : ١١٧ .

^(٩) التصواب أن ذلك ليس رأي سيبيويه كما سيتضح .

^(١٠) شرح ألفية ابن مالك : المرادي ٢ : ١٢٧ - ١٢٨ ، وانظر حاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

برجل قائم أبواه " و " قائم أباه " ؛ لأنه بمنزلة الفعل المقدم ^(١) ، فيلاحظ من هذا النص أن المبرد قال عن رأي الأفراد : (هو الأجود) ، وعَلَّه بقوله : (لأنه بمنزلة الفعل المقدم) .

وقال ابن هشام : (والأحسن " جاعني رجل قعود غلمانته ثم " قاعد ثم " قاعدون ") ^(٢) وقال في المغني : (غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في التصحيح أن تفرّد وأن تكسر ، وهو أرجح على الأصح) ^(٣) . وقال في أوضح المسالك : (وجمع التكسير أفصح من الأفراد) ^(٤) . وقال الإسفرايني : (جاز " رجل قاعد غلمانته " ، وضعف " قاعدون غلمانته " ، كـ " يقعدون " ، وحسن " قعود ") ^(٥) .

ثم علّل ذلك بقوله : (إذ الصيغة لا تشبه الفعل) ^(٦) .

وعَلَّ الدماميني ذلك بقوله : (وإنما لم يضعف نحو : " مررتُ برجل كرام أباه " مع ضعف " كريمين أباه " ؛ لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كُسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته ؛ لأن الفعل لا يُكسر ، بخلافه إذا صحّح) ^(٧) . وقال الصبان : (وجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعاً المشاكلة) ^(٨) .

٣ - هناك مَنْ فصل في المسألة ، ففرّق بين المثني والجمع ، قال المبرادي : (و فصل

بعضهم ، فقال : الجمع أولى إن تبع جمعاً ، والأفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثني) ^(٩) .

وإليه ذهب الصبان حيث قال : (فإن كان السببي مثني تعيّن الأفراد على اللغة الفصحى) ^(١٠) .

(١) المقتضب : للمبرد ٤ : ١٥٥ .

(٢) الجامع تصغير في النحو : لابن هشام ص ١٨٤ .

(٣) مغني اللبيب : لابن هشام ص ٨٥٥ .

(٤) أوضح المسالك : لابن هشام ص ٦ .

(٥) لياب الإعراب : للإسفرايني ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٦) انمصدر سابق ص ٣٩١ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) حاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

(٩) شرح ألفية ابن مالك : للمبرادي ٢ : ١٣٨ .

(١٠) حاشية الصبان ٣ : ٦٢ ، ويجوز " مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدين " وإن لزم استتار الضمير في " قاعدين " مع جريان النسبة على غير من هي له ؛ لأنه يفترق في الثواني ما لا يفترق في الأوائل ، ويمتنع " قائمين لا قاعد أبواه " على إعمال الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل ، انظر : مغني اللبيب وحاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

٤ - فصل سيبويه تفصيلاً سليماً فيه كثير من الصحة ، وذلك حين فرّق بين جمع تكسير وجمع المذكر السالم ، حيث قال : (اعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون ، نحو : سَنَ وحِسان ، فإن الأجود فيه أن تقول : " مررتُ برجلٍ حسانٍ قَوْمُهُ " ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : " مُنْطَلِقٌ ، و مُنْطَلِقِينَ " فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم ، فتقول : " مررتُ برجلٍ منطلقٍ قَوْمُهُ ")^(١) .

وإليه ذهب الأزهري^(٢) ، وهذا الرأي يشبه الرأي الثالث ، لكنه بتوضيح أكثر ، إذ فصل المجل ، وخصّص العام ؛ لأنه هناك ذكر فيه الجمع فقط ، و هنا بيّن الجمع ، بأنه جمع التكسير ، دون الجمع السالم .

٥ - هناك مَنْ أجاز كلا الرأيين بالتساوي ، بلا تفصيل ولا قيد أو شرط ، قال آبن الناظم : (جاز فيه رافعاً لجميع الأفراد والتكسير ، فيقال : " مررتُ برجلٍ كريمٍ أبَاؤُهُ " و " كرامٍ أبَاؤُهُ " ، و جاز فيه أيضاً أن يجمع جمع المذكر السالم)^(٣) .

و قال الأشموني : (يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع : الأفراد و التكسير ، فيقال : " مررتُ برجلٍ كريمٍ أبَاؤُهُ ، و كرامٍ أبَاؤُهُ ")^(٤) .

٦ - نلاحظ أن الخليل بن أحمد ألزم الذين يثنون النعت ويجمعونه ، وهم أهل لغة " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ " أن يجعلوا ذلك المشى والجمع جملة اسمية لا نعتاً : قال سيبويه : (قال الخليل رحمه الله : فإن ثبّت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : " مررتُ برجلٍ قرشيّانٍ أبَوَاهُ " ، و " مررتُ برجلٍ كهلولٍ أصحابُهُ " ، تجعله اسماً ، بمنزلة قولك : " مررتُ برجلٍ خَزَّ صَفْتُهُ ")^(٥) .

نعقيب : يبدو للباحثة أن رأي الجمهور أقرب إلى الصواب ؛ لوروده في القرآن الكريم كما سيأتي ، ولأن العلة فيه واضحة راجعة ، وهي أنه قائم مقام الفعل ، فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع إذا أسند إلى الظاهر المشى والمجموع ، فيترجح لي أن النعته السببي هو الآخر ينبغي ألا يثنى ولا يجمع ، مع المشى والجمع السالم .

^(١) كتاب سيبويه ٢ : ٤٣ .

^(٢) شرح التصريح : للأزهري وشرح الأرمية في علم العربية : للأزهري ص ٩٢ .

^(٣) شرح أنفة ابن مالك لابن الناظم ص ٤٩٢ ، وأشار إلى أنه يجوز فيه أيضاً لغة " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ " .

^(٤) شرح الأشموني ٣ : ٦١ .

^(٥) كتاب سيبويه ٢ : ٤١ .

وقد قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية :

ابْنَيْنِ يَرَيْنِ شَجَّ قُلُوبَاهُمَا وَأَمْرَاتَيْنِ حَسَنٍ مَرَأَاهُمَا ^(١)

وهو بذلك يشير إلى الرأي الراجح الذي ذهبنا إليه .

وتتفق الباحثة مع سيبويه والجمهور في أن النعت إن كان يجمع الواو و النون ، أي جمع مذكر سالم ، فإنه مع فاعله المجموع يكون مفرداً ، فإني أجد مصداق ذلك ودليله في القرآن الكريم ، قال تعالى : (فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا) ^(٢) . وقال جل ذكره (يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ) ^(٣) . فالمعروف أن (مختلفا) نعت ، وهو يجمع عادة بالواو والنون ، فنقول : " مختلفون " ، فلذلك جعل بمنزلة الفعل المتنم الذي رفع اسماً ظاهراً مثى أو مجموعاً ، فإنه يكون مجرداً ، فعلى الرغم من أن (مختلف) رفعت اسماً ظاهراً مجموعاً ، إلا أنها لزمّت حالة الإفراد وصارت كالفعل إذا رفع اسماً ظاهراً ، مثى أو مجموعاً .

وتتفق الباحثة مع سيبويه أيضاً في أن النعت السببي إن كان يجمع جمع تكسير ، فإنه إن رفع جمعاً مكسراً ، ينبغي أن يجمع هو الآخر جمع تكسير، وذلك طلباً للمشكلة والمماثلة بين الجمعين ، وترى الباحثة أن رأيه هذا فيه تناسق مع الحس اللغوي .

^(١) شرح الكافية الشافية : لابن مالك ٣ : ١١٥٥ .

^(٢) سورة فاطر ، آية رقم ٢٧ ، وتامها : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ " .

^(٣) سورة الزمر ، آية رقم ٢١ ، وتامها : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ، ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَاءً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ " .

المبحث الثاني: رفض النحاة مبحث النعته السببي :

ذهب إبراهيم مصطفى إلى إلغاء مبحث النعته السببي وطالب بجعله من باب الجرّ على الجوارء أو الخفض بالجوار كما سيأتي .

وزعم أن هذا مذهب جديد خاص به فقال : (خالفنا النحاة في النعته السببي وجعلناه إتباعاً للمجاورة)^(١) .

وبالبحث والتقصي وجدت أن الخليل بن أحمد الفراهيدي سبقه إلى بعض هذا ، حيث قال : (والخفض بالجوار قولهم : " مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمّه " ، و" مررتُ برجلٍ طالقٍ امرأته " ، خفضت " عجوزاً " ، وليس من نعت " الرجل " ، إلا أنه لما كان من نعت " الأم " خفضته على القرب والجوار ، وكذلك تقول : " مررتُ بامرأةٍ شيخٍ أبوها " ، خفضت " شيخاً " وهو من نعت " الأب " ، إلا أنه لما جاور " امرأة " خفضت ورفع " أبوها " على الابتداء .

فإذا قلت : " مررتُ برجلٍ طامثٍ المرأة " لم يجز ؛ لأن " رجلاً " نكرة و " المرأة " معرفة ، فاختلف الحرفان ، ويجوز " مررتُ بالرجلِ الطامثِ المرأة " ؛ لأنه استوى اللفظان بالألف واللام وتقول : " رأيتُ رجلاً عجوزاً أمّه " ، و " مررتُ برجلٍ ثَنُوبٍ فرسه " .

فإذا كان الجوار اسماً في هذا النوع لم يجز الجوار ولم تخفض ، تقول : " مررتُ برجلٍ زيدٍ أبوه " ، و " مررتُ برجلٍ حديدٍ أباه " ، رفعت " زيدا " و " حديداً " على الابتداء والخبر ، ولم تخفض ؛ لأنه اسم وليس بنعت^(٢) .

ولكن نلاحظ أن الخليل بن أحمد لم يطالب بإلغاء مبحث النعته السببي ، وإنما فقط رآه مثل أمثلة الخفض على الجوار ، كما أن قول الخليل يَنْقُضُ بوجهي الرفع والنصب ، فهل كان سَيَعِدُّ الرفع والنصب رفعاً ونصباً على الجوار ، وهو ما لم يُسمع عن العرب ؟ أما إبراهيم فمصطفى فصّرح بالإلغاء ، ونصّ على الرفض ، حيث قال : (ويجب أن نعود إلى بحث نسوع من النعته وهو الذي يسميه النحاة النعته السببي ، ومثله قوله تعالى : " رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ

(١) نجمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق ثم تابع بذكر أمثلة أخرى عن الخفض على الجوار ، ولكن ليست من موضوع النعته السببي مما يدل على أنه لم يقصد النعته السببي بالذات . وانظر لموضوع الخفض على الجوار : المقتضب : للمبرد ٧٣ : ٤ ومعاني القرآن : للفراء ٢ : ٧٤ والخصائص : لابن جني ١ : ص ١٩٢ - ١٩٣ ، والإنصاف ٢ : ٦٠٢ ، ٦٠٧ ، والنساج : لابن عيّيل ٢ : ٤٠٣ والسغني : لابن هشام ص ٨٩٦ - ٨٩٧ ، وحاشية المصنوع ٣ : ٥٧ .

القرية الظالم أهلها^(١) ، وقولك : " رأيت فتى باكية عليه أمه " ، ... وظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت... وأسلوب الكلام أن تقول في المثل : " رأيت فتى باكية عليه أمه " ، ترفع ، والرفع هو وجه الكلام من حيث كان البكاء وصفاً للام وحديثاً عنها .

أما موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب فذلك يجيء من باب آخر ، هو باب المجاورة ، وكل ملء عند النحاة نعتاً سببياً فحقه أن ينفصل مما قبله ، وألا يجرى عليه في إعرابه ، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتكثير جرى عليه في الإعراب ، وكان من باب الإعراب بالمجاورة .

وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جني في توجيه ما رواه عن العرب من مثل : " هذا جحر ضب خرب " ، قال النحاة : هو جر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن جني : ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه في اللغة العربية كثير جداً ، وأصله : " هذا جحر ضب خرب جحره " ، فحذف كلمة " جحر " ؛ لأنها واضحة في المعنى .

فالذي نقول به هنا هو أن تخريج ابن جني لهذا المثل حكم شائع في جميع النعت السببي .

وحقه كله الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث ، وعلى أن الجملة كلها هي التي تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع ، ويعطى إعراب ما قبله إتباع المجاورة ، لا إتباع النعت ، فلو أنه كان صفة لما قبله لكان بعيداً أن نقول : " القرية الظالم " ، و " فتى باكية " ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصهم على التفريق بين المذكر والمؤنث^(٢) .

جعل برحستر اسر النعت السببي من باب قلب الجملة الاسمية أو من باب البدل، حيث قال عن جملة : " مررتُ برجلٍ كثيرٍ أعداؤه " . (والأصح أن النسبة بين " كثير " و " الأعداء " ليست بوصفية بل إنسانية)^(٣) ، أي يقصد المبتدأ والخبر ، ثم تابع رأيه قائلاً : (فصفة الرجل هي كون أعدائه كثير ، والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين أسند أحدهما إلى الآخر ، هي الجملة الوصفية وكان يمكن استعمالها في مثالنا .

(١) آية رقم ٧٥ من سورة النساء ، وسيتأتى الحديث عنها ، ونماها : " وَمَسْأَلُكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتَسْتَضَمِّينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْمَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْمَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا " .

(٢) إحياء النحر : إبراهيم مصطفى ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٣) لفظ النحوي : برحستر اسر من ١٤٨ .

ويكون إذن " مررتُ برجلٍ أعداؤه كثيرٌ " فيحتمل أن يكون الخبر قد قُدِّمَ فصارت " برجلٍ كثيرٍ أعداؤه " ثم أتبعوا كلمة " كثير " الاسم السابق لها، كأنها وصفاً فأصبحت " برجلٍ كثيرٍ أعداؤه " فهذا أصل واحد للتركيب المذكور (١) .

ثم أورد الجانب الثاني لرأيه، وهو أن أصل النعث السببي البذل ، حيث قال : (وربما كاذله أصل آخر معه ، وذلك أن كثيراً ما يكون الكلام مبهماً ، وحتى مخطئاً في الأول ، ثم يستدرك أو يصحح ، ومثاله في العريبه بدل الاشتغال والغلط نحو " أعجبتني عمروٌ حسنٌ وأدبُه وعليه " ، و " مررتُ برجلٍ حمارٍ " ، أي لا برجلٍ ، بل حمار ، فمن ذلك قلبي : " رأيتُ رجلاً حسناً " ، ثم استدركت بقولي : " وجهه " ، أي وليس الحسن هو الرجل كله ، بل وجهه ، فيحتمل أن يكون هذا هو الأصل الثاني للتركيب المذكور، وفي مثل " الكتب الآتي ذكرها " كان المنتظر إذ صدرنا عن الأصل الأول أن تتبع كلمة " الآتي " كلمة " ذكرها " ؛ لكونها خبراً لها ، فتكون منكروه مذكورة مرفوعة ، وإذا صدرنا عن الأصل الثاني انتظرنا أن تتبع كلمة " الآتي " كلمة " الكتب " لكونها وصفاً لها ، فتكون معرفة مؤنثة منصوبة ، فهي في الحقيقة بين الاثنين معرفة مذكورة منصوبة .

فترى من ذلك أن أصل التركيب أصلان ، وأن للوصف وجهين ، فيكون وصفاً للاسم السابق له وخبراً للاسم التالي له (٢) .

وبلاحظ أن عبارة ابن جنى لا يفهم منها ما قاله إبراهيم مصطفى ؛ لأن ابن جنى عدّ الجر على الجوار من باب حذف المضاف ، وأنه مستساغ وشائع ، وليس شاذاً كما يدّعي النحاة ، حيث قال : (وذلك أنه على حذف المضاف ، لا غير ، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ، ساغ وسلس ، وشاع وقبل ، وتلخيص هذا أن أصله : " هذا جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جَحْرُهُ " فيجري " خَرِب " وصفاً على " ضَب " وإن كان في الحقيقة للجَحْر كما نقول : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " فتجري " قائماً " وصفاً على " رجل " وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لعاضمن من ذكره (٣) .

(١) انظر انعموي : برجستر اسر ص ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣) الخصائص : لأن جنى ١ : ١٦٢ .

فيلاحظ أن ابن جنى هنا يُنظر وجود المضاف والمضاف إليه الأصليين الذين يعتد وجودهما ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه بالنعت السببي ، فهو من باب التظهير والتقريب إلى ذهن المتعلم .

ولم يقل ابن جنى أن النعت السببي من باب الخفض على الجوار ، ثم تابع قوله : (والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك حذف " الجُحْر " المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس " خَرِب " فجرى وصفاً على " ضب " ، وإن كان للجحر لا للضب ، على تقدير حذف المضاف) (١) .

فابن جنى يريد حمل الخفض على الجوار على باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، لا كما يقول إبراهيم مصطفى ، والنليل أنه قال بعد ذلك : (فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع وأطرد ، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به) (٢) .

وقال ابن عقيل عن مثال الخفض على الجوار : (خَرَجَ السيرافي وابن جنى المثال المذكور وغيره على معنى " خَرِبَ جُحْرُهُ " ، أو " الجُحْرُ منه " ، ثم رجع بعد الحذف إلى " خَرِب " ، فهو جارٍ على مَنْ هو له بهذا التقدير ، والجمهور على الأول) (٣) .

وقال ابن هشام : (أنكر السيرافي وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأولوا قولهم : " خَرِبَ " بالجرء على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافي : الأصل " خَرِبَ الجُحْرُ منه بتووين " خَرِبَ " ورفع " الجُحْر " ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير " الضب " ، وخفض " الجُحْر " ، كما نقول : " مررتُ برجلٍ حسن الوجه " ، بالإضافة ، والأصل : " حسن الوجه منه " ، ثم أتى بضمير " الجُحْر " مكانه لتقديم ذكره ، فاستتر ، وقال ابن جنى : الأصل " خَرِبَ جُحْرُهُ " ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر) (٤) .

(١) الخصائص : لابن جنى ١ : ١٩٢

(٢) الخصائص لابن جنى ١ : ١٩٣

(٣) المساعد : لابن عقيل ٢ : ٤٠٣ - ٤٠٤ وذكر أن الخفض على الجوار قد يأتي أيضاً في باب التوكيد .

(٤) مغني الطبيب : لابن هشام ص ٦٨٣ ، وحاشية السببان ٣ : ٥٧ .

وقد انتقد ابن مضاء رأي ابن جني حيث قال : (لقاتل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ كقوله تعالى : " وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ " (١) .. وأما في هذا المواضع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير. وفكر طويل فلا يجوز حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين ، وهذا من المواضع البعيدة ، والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة فلم يهتدوا إلى المحذوف ؛ لأنه لو ظهر لكان قبيحاً. لو قالت العرب : " هذا جحرٌ ضربٌ خربٍ جحرٌ قَبِجٌ " ؛ لأنه عي من القول ، تغني عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تكلف فيه ما تكلف ، من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد ، ثم إنسه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن المضاف إليه ، فعرب عن الفهم ، وصار فيهم مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع ، واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امترأ فيها لمنصف) (٢) .

كما بين ابن هشام ضعف رأيما ، حيث قال : (ويلزمهما استتار الضمير ، مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس) (٣) .

تعقيب :

يلاحظ مما تقدم أن الخليل فقط جعل النعته السببي المجرور من باب الخفض على الجوار ، ولم يتعرض للمرفوع والمنصوب ، كما لم يطالب بإلغاء النعته السببي أو رفضه، فقط هو شبهه بالخفض على الجوار، ووجه الشبه بينهما أن النعته يختلف عن المنعوت في بعض الأمور التي تقدم ذكرها، ومع ذلك يأخذ حكمه الإعرابي فقط. وأما إبراهيم مصطفى فطالب بإلغاء مبحث النعته السببي ودليل ذلك قوله السابق : " خالفنا النحاة .. إلخ ، وأما فطالبته أن يكون من باب المبتدأ والخبر ، فنقول: إن النعته إذا كان جامداً فإنه لن يكون من باب النعته السببي ، بل سيكون جملة اسمية تقع صفة للمنعوت .

وهذا بإجماع النحاة ، والمعروف أن هذا الرأي الذي يطلبون به وهو جعل فاعل النعته السببي مبتدأ والنعته خبراً والجملة الاسمية نعتاً، وارد في مبحث النعته السببي إذا توفر شروطه ،

(١) آية رقم ٨٢ ، من سورة يوسف .

(٢) الرد على النحاة : لابن مضاء ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) معنى اللبس : ص ٦٨٣ ، وحاشية النصبان ٣ : ٥٧ .

وهو مجيء النعت اسماً جامداً غير مشتق ، فإنه في هذه الحالة يعرب مبتدأ وخبراً والجملة الاسمية صفة .

قال سيبويه : (هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً ، وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل ، كالحسن وأشباهه ، وذلك قولك : " مررت بحية ذراعاً طولها " ... فهذه تكون صفات ... فاختير الرفع فيه ؛ لأنك ^(١) لا تقول : " ذراع الطول ") .

ثم أورد سيبويه وجهاً آخر ، وهو جعله نعتاً لا مبتدأ وخبراً ، ولكنه وصفه بالقلّة ، حيث قال : (وبعض العرب يجره كما يجر " الخبز " حين يقول : " مررت برجل خبزٍ صفتُهُ " ، ومنهم من يجره ، وهم قليل) ^(٢) .

وقال أيضاً : (وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة) ^(٣) .

ثم بين أنه إذا قصد التشبيه جاز جعله نعتاً مثل : " مررت برجلٍ أسدٍ أبوه " ، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً .

فإن لم يقصد التشبيه فهو رفع ، نحو : " مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها " ؛ لأنك أردت أن تخبر أن أباه هذا السبع .

وأورد سيبويه علة ذلك فقال : (لكنهم يقولون : " هو نارٌ حمرةٌ " ؛ لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها ، فالرفع فيه الوجه ، والرفع فيه أحسن) ^(٤) .

يعني أن الخبر قد يكون اسماً جامداً ، لكن الصفة لا يجوز أن تقع كذلك ، وذكر مثل ذلك المبرد ، وعلة بقوله : لو فعلت ذلك (لكنك ناعماً بالجواهر ، وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات ... فحق الجواهر أن تكون منعوتة ، ليعرف بعضها من بعض ، وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتاً لما وصفت لك) ^(٥) .

^(١) كتاب سيبويه ٢ : ٢٨ .

^(٢) المصدر السابق نفسه .

^(٣) المصدر السابق ص ٢٩ .

^(٤) المصدر السابق ص ٢٩ .

^(٥) المقضب للبرد ٣ : ٢٥٨ - ٢٦٠ وانظر أيضاً ٢٧٢ ، و ٤ : ٢٢٢ .

وقد نقل ابن السراج ^(١) قول سيبويه .

وقال السيرافي عن الأمثلة السابقة : (إذا قلت ... وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غير الرفع- فلا يجوز أن يفت بها قال : وإن أردت المعاملة والحمل على المعنى جاز) ^(٢) .

وقال الصيمري : (فإن كان بعد الموصوف اسم غير مشتق من فعل ، فالأحسن ألا يجري على الأول ، ولكن يرفع ، وتجعل الجملة صفة له ، .. وقد أجازوا " مررتُ برجلٍ مائةٍ إليه .. على صفة الأول ، والأحسن ما بدأنا به) ^(٣) .

وقد رد ابن الحاجب على السيرافي بقوله : (وما ذكره خلاف الظاهر ؛ لأن معنى " فضة حلية سيفه " ، أنها فضة حقيقية ، وكذا في " طين خاتمها ") ^(٤) .

^(١) الأصول في النحو: لابن السراج ٢ : ٢٨ .

^(٢) الكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٦ .

^(٣) التبصرة والتذكرة: للصيمري ١ : ١٧٦ - ١٧٧ .

^(٤) الكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٦ .

القسم الثالث

(النعته السببي والشواهد)

المبحث الأول : النعته السببي في القرآن الكريم :

لم يكن هذا البحث بالسهولة التي يتصورها القاريء ، إذ لم تعتمد الباحثة في استخراج الآيات الكريمة على المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وذلك لأنه من المعروف أنه ليس مرتباً بحسب الأبواب النحوية ، فهو مبوّب على حسب المواد اللغوية المعجمية .

وقد وجدت في القرآن الكريم خمس آيات كريمات تدل على النعته السببي ^(١) ، وهي :
- قوله تعالى : " رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا " ^(٢) .
- قوله تعالى : " ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ " ^(٣) .

(١) وليس منها قوله تعالى : " جنات عن مفتحة لهم الأبواب " آية رقم ٥٠ من سورة ص ، وقبلها قوله تعالى : " هذا نذركم وإن للمنفين لُحْزٌ ماب " ؛ لأن " مفتحة " صفة لجنات ، والأبواب مرتفعة بها ، وليس فيه ضمير يعود إلى الموصوف ، فيجوز أن يكون التقدير : " مفتحة لهم الأبواب منها " فحذف منها للدلالة عليه ، ويجوز أن يكون " الأبواب " بدلاً من الضمير في " مفتحة " ؛ لأن التقدير " مفتحة " هي كما نقول : فتحت الجنان أي أبوابها .
وقال الكوفيون : التقدير " مفتحة أبوابها " ، فقامت الألف مقام الضمير . قال أبو إسحاق : إلا أنه على تقدير العريضة : " الأبواب منها " أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف ؛ لأن معنى الألف واللام ليس من معنى الهاء والألف في شيء ؛ لأن الهاء والألف أسماء والألف واللام دخلتا للتعريف ، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه هذا محل .

وذبح أبو علي الفارسي إلى أن الألف واللام في " الأبواب " للتعريف المحض ، على حد التعريف في " رجل " و " فرس " ، وقال أبو إسحاق : وذلك الرابع لا يخلو من أن يكون منها أو فيها ، فحذف ذلك ، وحسن الحذف للدلالة عليه لظهور الكلام ، فتقدير من قتر " مفتحة أبوابها " إن كان المراد إلهام المعنى فإنه لا بد من شيء يفتر في الكلام ، يرجع إلى الموصوف ، يستقيم وترك نصب " الأبواب " هنا دلالة على أن الألف واللام لم يرد بها أن تكون بدلاً من علامة الضمير كتنبي في : " حسن الوجه " ، وإذا لم يجز هذا فلا بد من تقدير الرابع إلى الموصوف الذي جرى " مفتحة " صفة عليه ، وهو : منها أو نحوها ، فمن هنا كان هذا التقدير أجود . وقال أبو علي الفارسي : " وأما قوله : " جنات عن مفتحة لهم الأبواب " فليست على مفتحة لهم الأبواب منها ، ولا أن الألف واللام سد مسد الضمير ، ولكن الأبواب بدل من الضمير الذي في مفتحة ؛ لأنك لا تقول : " فتحت الجنان " ، إذا فتحت أبوابها ، وقد رد الفارسي على تأويل " مفتحة لهم الأبواب منها " بقوله : " هذا لا يستقيم ، كما جاز : السمن فنوان بترهم " وأنت تريد منه ، فحذف ؛ لأن خبر المبتدأ قد يحذف بأسره ، وإذا جاز أن يحذف جميعه جاز أن يحذف بعضه ، وليست الصفة كذلك ؛ لأنه موضع تخصيص وتخصيص . انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢٢٣ - ٢٢٨ ، ومغني اللبيب : لابن هشام ص ٦٥٨ - ٦٥٩ .

(٢) نفس تخريجاً ص ١٥ ، وللمراد بالقرية : مكة ، انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ : ٧٧ .

- قوله تعالى : " هَذَا عَذَبٌ فَرَأَتْ سَائِغُ شَرَابِهِ " (١) .
- قوله تعالى : " فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا " (٢) .
- قوله تعالى : " يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ " (٣) .

الآية الأولى :

المعروف أن " القرية " منعوت ، و " الظالم " : نعت سببي ، و " أهلها " فاعل النعته ، وقد علل الأخفش : اختلاف القرية عن الظالم في التذكير والتأنيث بقوله : (جررت " الظالم " ؛ لأنه صفة مقدمة ما قبلها مجرور ، وهي لشيء من سبب الأول ، وإذا كانت كذلك جرّت على الأول ، حتى تصير كأنها له) (٤) .

وعلل الزجاجي ذلك بقوله : (وخذ الظالم ؛ لأنه صفة تقع موقع الفعل ، تقول : " مررت بالقرية الصالح أهلها " ، كقولك : " التي صلح أهلها ") (٥) .

وأورد مكي بن أبي طالب علة ذلك فقال : (" الظالم أهلها " نعت للقرية ، وإنما جاز ذلك والظلم ليس لها ، بل للعائد عليها من نعتها ، وإنما وخذ لجريانه على موحد ، ولأنه لا ضمير فيه ، إذ قد رفع ظاهراً بعده فهو " الأهل " ، ولو كان فيه ضمير لم يجز استناده ، ولظهر ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يستتر فيه ضمير ألبته ، ولا بد من إظهاره .. ، والفعل بخلاف ذلك يستتر فيه الضمير لقوته ، وإن كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له) (٦) .

وقال أضاف ابن الأنباري على الحجة السابقة قوله : (ولا ضمير في " الظالم " ؛ لأنه لو كان فيه ضمير لوجب إبرازه ؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وصفاً أو خبراً أو حالاً وجب إبرازه ، نعتي الضمير ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يجب إبراز الضمير في هذه المواضع كلها لقوته ؛ ولأن الفعل الأصل في تحمل الضمير ، واسم الفاعل فرع هو الأصل أفوئ من الفرع ، والفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول) (٧) .

(١) سورة هود ، آية رقم ١٠٣ ، وأولها : " إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ " .

(٢) سورة فاطر ، آية رقم ١٢ ، والفرات : العنب وأعذب العنوبة والمبالغ في العنوبة ، انظر : المفردات في غريب القرآن :

للراغب الأصفهاني ص ٣٧٤ ، ومعاني القرآن : للنحاس ٥ : ٤٤٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه : للزجاج ٤ : ٢٦٦ .

(٣) سبق تخريجها ص ١٣ .

(٤) سبق تخريجها ص ١٣ .

(٥) معاني القرآن : للأخفش ١ : ٢٤٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ٢ : ٧٧ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب ١ : ٢٠٣ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباري ١ : ٢٦٠ .

كما أجاب الرازي عن سؤال قدد يطرح ، وهو لماذا لم يقل:الظالمة أهليا ؟ فقال مفسراً :
(جوابه أن النحويين يسمون هذا الصفة المشبهة باسم الفاعل، والأصل في هذا الباب أنك إذا أدخلت
الألف واللام في الأخير، أجريته على الأول، في تذكيره وتأنينه ، نحو قولك : " مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ
الزوج " ...

وإذا لم تدخل الألف واللام في الأخير، حملته على الثاني، في تذكيره وتأنينه ، كقولك :
" مررتُ بامرأةٍ كريمٍ أبوها " .. ولو أدخلت الألف واللام على " الأهل " لقلت : " مِسْنٌ هَذِهِ الْقَرْيَةُ
الظالمةُ الأهلُ ") (١) .

ثم علل وقوع " الظالم " نعناً للقرية فقال :

(وإنما جاز أن يكون "الظالمُ" نعناً للقرية ؛ لأنه صفة للأهل ، "والأهلُ" منسوب إلى القرية ، وهذا
القدر كافٍ في صحة الوصف ، كقولك : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " ، فالقيام للأب ، وقد جعلته وصفاً
للرجل ، وإنما كان هذا القدر كافياً في صحة الوصف ؛ لأن المقصود من الوصف التخصيص
والتمييز) (٢) .

وجعل العكبري الألف واللام موصولة فقال : (الظالم أهليا " الألف واللام بمعنى التي، ولم
يؤنث اسم الفاعل، وإن كان نعناً للقرية في اللفظ ؛ لأنه قد عمل في الاسم الظاهر المذكر وهو "أهل" ،
وكل اسم فاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له، فتذكيره وتأنينه على حسب الاسم الظاهر، الذي عمل
فيه) (٣) .

ومثل ذلك الهمداني ، حيث أورد أن أل في " الظالم " موصولة ، وهو اسم فاعل عمل عمل
الفعل وانجر؛ لأنه صفة جرت على " القرية، وإن كانت في المعنى للأهل ، ولذلك ذكره وأشار إلى أنه
تجاوز في الكلام أن يقال: " مررتُ بالقرية الصالحة أهليا " بالتأنيث؛ لأن "الأهل" يذكر ويؤنث ،
والصالحين أهليا بالجمع على لغة "أكلوني البراغيث" . (٤)

الآية الثانية :

موضع الشاهد : (ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ) حيث جاء " يوم " منعوتاً ، و " مجموع " نعناً
سبياً ، وقد رفع اسماً ظاهراً، وهو " الناس " .

(١) تفسير الرازي : للرازي ١٠ : ٤٧ .

(٢) المعصن السابق .

(٣) التبيين في إعراب القرآن : للعكبري ١ : ٣٧٣ .

(٤) التريدي في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ١ : ٧٦١ - ٧٦٢ .

قال النحاس : (تلك يوم ابتداء وخير مجموع من نعتة ، الناس اسم ما لم يسم فاعله ، ولهذا لم يقل : مجموعون ، ويجوز أن يكون الناس رفعاً بالابتداء ، ومجموع له خبره ، ولم يقل : مجموعون ، لأن له يقوم مقام الفاعل) (١) .

قال ابن أبي العز الهمداني : (ذلك مبتدأ .. ويوم خبره ، ومجموع نعت لليوم ، والناس رفع باسم المفعول الذي هو مجموع على طريق ما لم يسم فاعله ، كما يرفع بفعله إذا قلت : يجمع له الناس و له من صلة مجموع) (٢) .

الآية الثالثة :

موضع الشاهد " عَذِبَ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ " .

ووجه الاستشهاد أن " عذب " منعوت ، و " سائغ " نعت سببي ، و " شرابه " فاعل لـ " سائغ " (٣) .

الآية الرابعة :

قوله تعالى : " فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا " قال الهمداني : (" الثمرات " نصب ، لأنه مفعول به لأخرجناه ، " مختلفا " نعت لثمرات ، ألوانها " رفع بأنه فاعل لقوله : مختلفا ، لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، كأنه قيل : " يختلف ألوانها ") (٤) .

الآية الخامسة :

قوله تعالى : " يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ " (٥) ، يلاحظ أن " زرعاً منعوت ، و " مختلفا " نعت سببي ، و " ألوانه " فاعل النعت السببي .

تنبيه : أما قوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ " (٦) .

قال ابن الأنباري : (الهاء في " ألوانه " تعود على موصوف محذوف وتقديره : " خلق مختلف ألوانه " ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وهي في موضع رفع بالابتداء ، وما

(١) إعراب القرآن : لنحاس ٢ : ٣٠١ ، والمقصود بآيوم يوم القيامة .

(٢) التفريد في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ٢ : ٦٦٦ .

(٣) التفريد في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ٤ : ٨٥ . والسائغ : السهل الانحدار لغويته ، فطر المرجع السابق والفردات : للراغب الأصفهاني ص ٢٤٩ ، وقرئ " سَيْغ " نظير السحب : لابن جني ٢ : ١٩٨ - ١٩٩ وهي قراءة عيسى الشنقي .

(٤) التفريد في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ٤ : ٨٨ .

(٥) تمديد حذوف وصرفه وحذفه وغير ذلك . معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ٤ : ٣٥٠ .

(٦) سورة طه ٢٨ هو المعنى أي كاختلاف الشراب والحيال انظر : معاني القرآن إعرابه : للزجاج ٤ : ٢٦٩ .

قبله من الجار والمجرور ، خبره ، و "ألوانه" مرفوع ؛ لأنه فاعل ؛ لأن اسم الفاعل جرى وصفاً على موصوف (١) .

وقال الهمداني : (لا بد من تغيير حذف موصوف) (٢) .

فأصل الآية " ومن الناس والنواب والأنعام خلق مختلف ألوانه " فالجار والمجرور خبر مقدم ، و "خلق مبتدأ مؤخر ، و "مختلف" نعت سببي ، و "ألوانه" : فاعله ، ففي أصل وضعها كانت مثالاً للنعته السببي .

لكن حين حذف "خلق" وهو المنعوت ، وأقيم النعته مقامه فصار مبتدأ ، لم تعد الآية الكريمة مثالاً على النعته السببي .

ولذلك لم نضعها ضمن تسلسل الشواهد القرآنية للنعته السببي .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأثيري ٢ : ٢٨٨ وانظر مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب ٢ : ٥٩٤ .

(٢) الترمذ للهمداني : ٤ : ٨٩ .

البحث الثاني : النعته السببي في صحيح البخاري :

اكتفت الباحثة بصحيح البخاري من كتب الحديث ؛ لأنه يورد الحديث بلفظه ، وقد مسحت الباحثة بعون الله تعالى أجزاءه الثمانية ، فوجدت فيها حديثين فقط ، يصلحان للنعته السببي ، وهما :

الحديث الأول :

قال النبي صلى الله عليه وسلم : **بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ ، تَعَجَّبَهُ نَفْسُهُ مَرَّجَلٌ حَمَّهٗ ، إِذْ خَسَفَ اللَّهُ بِهِ ، فَهُوَ يَخْجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** ^(١) .

فـ " مرَّجَل " نعت لـ " رجل " ، ونصب مفعولاً به وهو " حمَّته " ، ويجوز أن تكون " مرَّجَل " حالاً من " يمشي " ، لكن ضبطها في الحديث جاء بالرفع ، فهذا يقوي أنها نعت سببي .

الحديث الثاني :

جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ ، فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقَوْمِ : **" أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ " قَالَ الْقَوْمُ : " هِيَ شَمْلَةٌ " ، فَقَالَ سَهْلٌ : هِيَ شَمْلَةٌ مَنْسُوجَةٌ فِيهَا حَاشِيَتُهَا** ، فقالت : يا رسول الله ، أكنسوك هذه ؟ فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم ، محتاجاً إليها ، فلبسها ، فرأها عليه رجل من الصحابة ، فقال : يا رسول الله ، ما أحسن هذه ، فأكسنيها ، فقال : نعم فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم ، لأمه أصحابه ، فقالوا : **" مَا أَحْسَنْتَ ، حِينَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا... ثُمَّ سَأَلْتَهُ إِيَّاهَا ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يُسَالُ شَيْئاً فِيمَنْعُهُ ، فَقَالَ : " رَجَوْتُ بَرَكَتَهَا حِينَ لَبَسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَعَلِّي أَكْفَنُ فِيهَا "** ^(٢) .

ويلاحظ أن المثال ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما هو من قول الصحابي .

و" منسوجة " نعت سببي لـ " شملة " ، و" حاشيتها " لفظت في الحديث بالنصب ، فهي معمولة " لمنسوجة " ، مفعول به منصوب بالفتحة ، وعلى ذلك فنائب الفاعل هو الجار والمجرور على رأي الكوفيين ^(٣) .

(١) صحيح البخاري ٧ : ٢٤ كتاب اللباس باب من جرثوبه من الخلاء .

(٢) صحيح البخاري ٧ : ٨٢ كتاب الألبان باب حسن الخلق والسقاء وما يكره من البخل .

(٣) تخلص الشواهد وتخصيص الفوائد : لأين هشام ص ٤٩٧ ، وسمع الهوامع : للسبوطي ١ : ١٦٢ ، وشرح التصريح للأرمري ١ : ٢٩١ والمعروف أن مذهب البصريين إذا اجتمع المفعول به والجار والمجرور اختير المفعول به للنيابة عن الفاعل ، وهذا الأخص أن مالك مذهب الكوفيين .

المبحث الثالث : النعت السببي في الشعر :

تتبع الباحثة النعت السببي عند الشعراء الجاهليين ، فتصنفت دواوين أصحاب المعلقات : كأمريء القيس ، وطرفة بن العبد ، وليبد بن ربيعة ، والحارث بن حلزة الميثري ، والنابعة الذبياني ، وزهير بن أبي سلمى ، وعنترة بن شداد ، وعمرو بن كلثوم ، وديوان الهذليين ، والمفضلين : للضببي ، وديوان رؤبة ، وديوان ذي الرمة ، وديوان العجاج ، وديوان الخنساء ، وديوان الحطيئة ، والأعشى .

كما مسحت الباحثة دواوين الإسلاميين : كحسان بن ثابت ، وكعب بن زهير ، وأسامة بن منقذ .

وقرأت الباحثة دواوين الشعراء الأمويين مثل : الفرزدق ، وجريز ، والأخطل ، وعمر ابن أبي ربيعة .

وقد لاحظت الباحثة أن النعت السببي قليل وروده في الشعر ، نادر المجيء في قصائد تلك الحقبة .

وقد وجدت الباحثة الشواهد القليلة الآتية :

١ - قول عنترة :

وَقَادَنِي إِلَى مَلِكٍ كَرِيمٍ رَفِيعُ قَدْرُهُ فِي الْعِزِّ رَاقِيٌ ^(١) .

فيلاحظ هنا أن النعت السببي قوله : (مَلِكٌ كَرِيمٌ رَفِيعٌ قَدْرُهُ) ، فالمفعول " ملك " ، و " كريم " صفة أولى له ، و " رفيع " نعت سببي ، و " قدره " فاعل لـ " رفيع " .

٢ - قال النابغة الجعدي : ^(٢) .

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمْحُ الْأَصْمُ كَعُوبِهِ بِزُرَّةٍ رَحْلًا أَبْلَحَ الْمُتَظَلِّمِ ^(٣) .

^(١) ديوان عنترة ص ٩٣ ، وهو من الوافر .

^(٢) قنطر ديوانه ص ١١٥ وكتاب سيبويه ٢ : ٢٤٢ . وشرح أبيات سيبويه : لابن السمراني ٢ : ٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه :

للنحاس ص ١٩٩ ، ولنسان - ظم وهو من الطويل .

^(٣) كثرة : كثرة العدد وكثرة المال ، والأصم : المصبل ، والكموب : العقد الفاصلة بين قنايب القنات ، وإذا صلبت كموبها صلب مائرها ، والأبليخ : المنكير لكائه ، والمتظلم : الظالم ، يقال : ظلمت الرجل وتظلمته . ومعنى " وقت تجير نفسي لدماء " : أي تجير فذهبن لنا عدهم دماء وثار ، يقول هذا متوقداً أي من كان عزيزاً كثير العدد ، فالرمح لا يشعر بمخاطب بهذا عقيل بن خويك ، وكان قد أجاز بني وائل بن معد بن مالك بن أعصر ، ولبنى جعدة عدهم دماء ، يقول : لرمح لا يشعر إذا طعن به بمن وقع ؟؟ فوقوعه بالرمل لكثير الأهل والعشيرة كوقوعه بغيره ، فيقال : إن عقيلاً لما سمع هذا من النابغة قال له : " لكن حامته يا أبا ليلى يشعر " .

قنطر : شرح أبيات سيبويه : لابن السمراني ص ٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه : للنحاس ص ١٩٩ ، وفيه لسان ،

و طهولا ١ : ٢٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه : للنحاس ص ١٩٩ : " الأعشى " ، " الأبلح " .

الشاهد فيه أنه أفرد "الأصم" ، و"الكعوب" بعده رفع به ، ولم يقل: الصم "كقولك :
"مررتُ برجلٍ كرامٍ أبَاؤُهُ" ، وهو مثال على النعت السببي ، ونلاحظ هنا أن "الكعوب"
جمع ، ومع ذلك أفرد "الأصم" ، والمنعوت هو "الرمح" ، والنعت "الأصم" ، و"الكعوب"
فاعل "الأصم" ، ووجد فيه ضمير يعود على "الرمح" .

وقد أفرد "الأصم" تشبيهاً له بما سلم جمعه من الصفات، قال سيبويه : (واعلم أن ما
كان يجمع بغير الواو والنون نحو: حَسَنٌ وَجِسَانٌ ، فإن الأجود فيه أن تقول : "مررتُ برجلٍ
جِسَانٍ قَوْمُهُ" ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومنطلقين ، فالأجود فيه أن يجعل
بمنزلة الفعل المتقدم ، فنقول : مررتُ برجلٍ منطلقٍ قَوْمُهُ) . وعلى هذا كان وجه الكلام أن
يقول : الصم .

٣ - قول الخنساء :

يَا عَيْنُ فَابْكِي فَنَى مَحْضًا ضَرَانِيَهُ صَعْبًا مَرَاقِبُهُ سَهْلًا إِذَا رِيَسْدَا (١) .

فالمنعوت فتى ، والنعت السببي محضاً، وصعباً نعت سببي، ومراقبة فاعل لـ "صعباً" ،
وضرانيه فاعل "محضاً" .

٤ - وقولها :

هَوَى الْفَتَى الْكَامِلُ الْحَامِي حَقِيقَتَهُ مَاوَى الضَّرِيكَ إِذَا مَا جَاءَ مُنْتَابَا (١) .

فالمنعوت "الفتى" ، و"الكامل" نعت حقيقي ، و"الحامي" نعت سببي ، و"حقيقته"
فاعل لـ "الحامي" .

٥ - وقال الفرزدق : (٢) .

قَرْنَبِي يَحْكُ قَعَامِقَرِفٍ لَنِيمٍ مَائِرُهُ قُعْدَدُ .

(١) ديوان الخنساء ص ١١ ، والبيت من البسيط .

(٢) المعصر السابق ص ٤٢ ، والبيت من البسيط .

(٣) انظر ديوانه ١ : ١٧٥ وكتاب سيبويه ٢ : ٤٤ ، وتحصيل عين الذهب ١ : ٢٣٨ ، وشرح أبيات سيبويه: للخنساء
ص ٢٠٠ ، والكافية في النحر : لابن الحاجب ص ٣٠٦ ، والبيت من المتقارب . والقرنبي : دويبة تشبه الخنفساء
طويلة الأرجل ، جعل الفرزدق أبا جرير عطية كقرنبي هجاء له ، والمقرف : اللنيم الأب ، والتعدد : القريب النسب
من الجد الأكبر . فهو قصير النسب .

الشاهد فيه : حذف الهاء من " لينم " ؛ لأنه نعت سببي ، فحذف الهاء من (لنيممة) مع تأنيث فاعله ، وهو " مأثرة " ؛ لأنه مؤنث مجازي جمع " مأثرة " .

٦ - وقال الشاعر :

وَلَيْلٌ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا ^(١)
كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بَيُّوتًا حَصِينَةً مُسَوَّحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا ^(٢)

ويلاحظ أنه نعت بالاسمين ؛ لأنه صيرهما في معنى الصفة ، كأنه قال : مُسَوَّدة أعاليها مُخَضَّرة كُسُورُها ، كما قالوا : " مررتُ بِسَرَجٍ خَزَّ صَفْتُهُ ، نعت بِالسَّجَرِ ، وإن كان جوهرًا لما كان في معنى لَيْنٌ .

وقد رجَّح الصيمري ألا تكون نعتًا سببيًا بقوله : (ذهب بمسوح إلى "سود" ، وبساج إلى "كثيف" ، والأجود رفع "مسوح" و"ساج") ^(٣) . وعَلَّ ذلك بقوله : (لأنها أسماء غير مشتقة من الفعل) ^(٤) .

٧ - وروى الزبير بن بكار قال : (مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر رضي الله عنه برجل يقول في بعض أزقة مكة :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلُهُ هَلَّا نَزَلْتَ بِأَلِ عَبْدِ الدَّارِ .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " يا أبا بكر هكذا قال الشاعر ؟

قال : لا يا رسول الله ، ولكنه قال :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلُهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَنْ آلِ عَبْدِ مَنَافٍ .

^(١) انبئتن لمعمر بن ربيعة وهما من الطويل فانظر : كتاب سيبويه ٢ : ٢٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه : لابن السيرافي

٢ : ١٩٣ ، والتبصرة والتذكرة : للصيمري ١ : ١٧٨ والكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٦ ، واللسان - سرج ،

وخزانة الألب : للبيدادي ٢ : ٢٩١ ، ومعجم شواهد العربية : عبد السلام هارون ١٦٠ .

^(٢) اللسان - سرج .

^(٣) التبصرة والتذكرة : للصيمري ١ : ١٧٨ .

^(٤) انصهر لمعانيق .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" هكذا كنا نسمعها " (١) .

فالشاهد فيه قوله : " الرجل المَحُولُ رَحْلُهُ " ، " فالرجل " : منعوت ، و " المَحُول " :

نعت سببي ، وقد نصب مفعولاً به وهو " رَحْلُهُ " .

١ دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ص ١٧ ، وثبت من الكل .

الخاتمة :

بعد رحلة ممتعة في ثنايا الكتب وبطون الأسفار ، أسفر البحث عن نتائج جيدة ، وملحوظات قيمة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - لم يرد النعت السببي في القرآن الكريم إلا في خمس آيات فقط وهي :

أ - قوله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) .

ب - قوله تعالى : (ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ) .

ج - قوله تعالى : (هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٍ سَائِغٍ شَرَابُهُ) .

د - قوله تعالى : (فَأَخْرِجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا) .

هـ - قوله تعالى : (يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ) .

٢ - ورد النعت السببي في الشعر خلال عصور الاحتجاج في سبعة أبيات فقط ، وهي :

- قول عنتره :

وَقَادَنِي إِلَى مَلِكٍ كَرِيمٍ رَفِيعُ قَدْرُهُ فِي الْعِزِّ رَاقِي

- قول النابغة الجعدي :

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمَحُ الْأَصَمُّ كُغُوبَهُ بِثُرُودِ رَهْطِ الْأَبْلَحِ الْمُتَطَلِّمِ

- قول الخنساء :

هَوَى الْفَتَى الْكَامِلُ الْحَامِي حَقِيقَتَهُ مَا أَوَى الضَّرِيكَ إِذَا مَا جَاءَ مُنْتَابًا

- وقولها :

يَا عَيْنُ فَأَبْكِ فَنَى مَحْضًا ضَرَانِيَهُ صَغْبًا مَرَاقِبُهُ سَهْلًا إِذَا رِيدَا

- قول الشاعر الذي سمع الرسول عليه الصلاة والسلام وأبو بكر الصديق من ينشد شعره ،

وهو :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُكْوَلُ رَحْلُهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَنِ آلِ عَبْدِ مَنْفٍ

- قول الفرزدق :

قَرْنَيْيَ يَحْكُ قَفَا مُقْرِفٍ لَنِيْمٍ مَآثِرُهُ قَعْدُودٍ

- قول مضر بن ربيعي عن الليل :

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بَيُوتًا حَصِينَةً
مَسُوحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورَهَا

٣ - الصحيح والمختار في الوصف المسند إلى السببي المثنى والمجموع هو الإفراد مطلقاً ، وهو رأي الجمهور . غير أنني أتفق مع سيبويه والجمهور في النعت الذي يجمع جمعاً سالماً بأنه يكون بالإفراد لا غير ، وذلك لوروده في القرآن الكريم ، وأتفق مع سيبويه في النعت الذي يجمع جمع تكسير ، بأنه يكون جمع تكسير حين يرفع جمعاً ؛ لأن في مذهبه صحة وسلامة ، وتناسقاً وتناسباً في الجانب الاستعمالي للغة ، وطريقة الأداء ، بالمسألة بين الجمعين .

أما في المثنى فأنتفق مع الجمهور و سيبويه القائلين بالإفراد ، وأختلف مع القائلين بالثنائية .

٤ - ترجح لي أن ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من تنظيره أو جعله النعت السببي من باب الخفض على الجوار ، بعيد عن الصواب .

وذلك لأننا لو سلمنا بقوله في ناحية الجر ، فماذا سيقول في جانب الرفع والنصب في النعت السببي؟؟.

هل سيقول إنه مرفوع بالجوار ، أو منصوب به ؟ إن العرب لسم تعرف في أساليبها وتراكيبها ولسانها وكلامها ولغاتها الرفع بالجوار أو النصب به .

كذلك لاحظت أن الخليل انفرد برأيه هذا ، فلم أجد من يؤيده أو يوافقته ، وهذا لا يقدر في مكانة الخليل أو قيمته ، فهو واضع أصول وأسس وقواعد النحو والصرف كليهما ^(١) .

كما أنه شيخ سيبويه ، ووحيد عصره ، وفريد دهره ، ولكن كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا الرسول صلى الله عليه وسلم .

٥ - يغلب على الظن أن ادعاء إبراهيم مصطفى أنه خالف النحاة في مبحث النعت السببي ، بما يشعر أنه صاحب هذه الفكرة ، ومن قال بها أول مرة ، غير صحيح ؛ إذ سبقه إليها - كما رأينا - الخليل بن أحمد رحمه الله .

(١) انظر (الخليل بن أحمد وأراؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه : نجاه حسن عبد الله نولي ، رسالة ماجستير) ، حيث أثبت فيها أن الخليل واضع علم النحو . (وأراء الخليل الصرفية وربطها بالقراءات الفرانية : نجاه حسن عبد الله نولي ، رسالة مذكورة) . حيث أثبت فيها أنه واضع علم الصرف .

- ٦ - دعوة إبراهيم مصطفى لإلغاء مبحث النعت السببي ليست في مثل براءة الخليل حين أشار إلى ذلك ؛ وذلك لأنه سبق منه التهجم بشدة على معظم أبواب النحو ، بدءاً بالمعرب والمبني ومروراً بالاشتغال والتنازع ، وإلغاء الضمائر في الصفات والأفعال ، وحروف الصلة والنعت السببي والمبتدأ والخبر ، وإلغاء نظرية العامل ، وجانب من الصرف ، وبعض المصطلحات ، وهو يسير في ذلك مع ابن مضاء ^(١) ود. شوقي ضيف ، ود. عبد المتعال الصعيدي ^(٢) .
- ٧ - أرى أن محاولة برجستراسر جعل النعت السببي من باب الجملة الإسنادية ، لا الوصفية أو من باب البديل ، تعسف مردود ، يضيق قواعد النحو ويختزلها ، وذلك برمي أجزاء منها ، وتلفيق بعضها مع بعض .
- ٨ - يخشى أن تحتوى هذه الدعوات وأمثالها على رغبات مبطنة تهدف إلى النيل من علم النحو وهو الأداة التي تستقيم بها اللغة العربية ، لغة القرآن العظيم ، فإذا ما رُمي مبحث الاشتغال والتنازع ، وألغيت نظرية العامل ، كما يريد ابن مضاء ، وإذا رفض النعت السببي وحركات الإعراب والبناء ، وأزيلت الضمائر ، وتخلص من الإعراب التقليدي ، كما يطالب إبراهيم مصطفى ، ومن هذا حذره ، فماذا يبقى من علم النحو ؟؟
- ولماذا علم النحو بالذات الذي هو لسان القرآن هو الذي يطلب منه الاختصار والاقتصار ؟ ولم يُرادُ بعثرته واختزاله ؟ إن كل علم فيه أصول وفروع ، وقلب وأطراف ، فلماذا لم نسمع أن علماً ما طلب مسخه وخنقه ورمي نصفه ؟
- ٩ - أرى أن يتصدى المخلصون للغة الضاد لكل دعوة تهدف إلى النيل والتقليل من علم النحو ، وإن ألبست هذه الدعوة ثوباً قشياً وشاحاً برقاً بالتيسير والتبسيط والتحسين والتجديد ... إلى آخر هذه المصطلحات الملونة .
- ١٠ - يكفي للدلالة على أهمية مبحث النعت السببي وروده في القرآن الكريم والحديث والشعر . وكذلك قول مكِّي بن أبي طالب عنه : (لطيف المعنى) ^(٣) .

(١) الرد على النحاة : ابن مضاء ص ٦٩ ، ٧٩ ، وغيرهما .

(٢) هامش النصباح : للمطرزي ص ١٢ ، وفي نقد النحو العربي : د. صابر بكر أبو السمود ص ٥٥ .

(٣) شكر وحب القرآن : د. أبي زعبل : ١ : ٢٠٣ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ١ - آراء الخليل بن أحمد الصرفية وربطها بالقراءات القرآنية : نجاة حسن عبد الله نولي ، رسالة دكتوراه ، ١٤٠٨ .
- ٢ - إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ .
- ٣ - الإرشاد إلى علم الإعراب : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ، المتوفى سنة ٦٩٥ ، تحقيق : د. عبد الله الحسيني البركاتي ، ود. محسن العميري ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٠ .
- ٤ - أسرار العربية : لابن الأنباري ، ط دمشق .
- ٥ - أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، المتوفى سنة ٩٤٠ ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمان .
- ٦ - الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، المتوفى سنة ٣١٦ ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ج ٢ ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٧ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٦ .
- ٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لابن الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- ٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، ج ٣ ، بيروت ، ط ٦ .
- ١٠ - البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ .
- ١١ - تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤ .

- ١٢ - التبصرة والتذكرة : للصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٢
- ١٣ - التبيان في إعراب القرآن : للعكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ ، تحقيق : علي البجاوي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، ط القاهرة .
- ١٤ - تحصيل عين الذهب من معنن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : يوسف بن سليمان الأعمى الشنمري المتوفى سنة ٧٦٤ ، وهو مطبوع أسفل كتاب سيبويه ط بولاق ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ .
- ١٥ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ ، تحقيق : د. عباس الصالح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ .
- ١٦ - التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٤٠٢ .
- ١٧ - التعريفات : للشريف علي الجرجاني ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ .
- ١٨ - التفسير الكبير ، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب : للإمام محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري ، دار الفكر ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٣ .
- ١٩ - تليح الأبواب في عوامل الإعراب : لأبي بكر محمد الشننري ، المتوفى سنة ٥٤٩ ، تحقيق : د. معيض العوفي ، دار المدني ، ط ١ ، ١٤١٠ .
- ٢٠ - التهذيب الوسيط في النحو : لسابق الدين محمد بن يعيش الصنعاني ، تحقيق : د. فخر قدارة ، دار عمار ، بيروت ، عمان ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ .
- ٢١ - الجامع الصغير في النحو : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. أحمد الهرمبل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٠ .
- ٢٢ - الجمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٢٣ - الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ ، تحقيق : د. علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، ط ٣ ، ١٤٠٧ .

- ٢٤ - حاشية الصبان على شرح الأسموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- ٢٥ - الحدود في النحو : للعلامة أحمد الأبيدي ، تحقيق : د. نجاة حسن عبد الله نولي ، الناشر : الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤١٣ .
- ٢٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي ، المتوفى سنة ١٠٩٣ ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٧ - الخصائص : لأبي الفتح ابن جنبي ، تحقيق : محمد النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٨ - الخليل بن أحمد وآراءه النحوية من خلال كتاب سيبويه : نجاة حسن عبد الله نولي ، رسالة ماجستير ، ١٤٠٤ .
- ٢٩ - دلائل الإعجاز (في علم المعاني) : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٢ .
- ٣٠ - ديوان الخنساء ، دار الأندلس ، بيروت ، ط ٨ ، ١٤٠١ .
- ٣١ - ديوان عنتر بن شداد ، شرح د. يوسف عيد ، بيروت .
- ٣٢ - ديوان الفرزدق م ١ ، دار بيروت ، بيروت ، ١٤٠٤ .
- ٣٣ - ديوان النابغة الجعدي ، دار صادر ، بيروت .
- ٣٤ - الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ ، تحقيق : د. محمد البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٩ .
- ٣٥ - شرح أبيات سيبويه : لأبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٨ ، تحقيق : د. وهبة سالمة ، مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٣٦ - شرح أبيات سيبويه : لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، المتوفى سنة ٣٨٥ ، تحقيق : د. محمد الريح هاشم ، ج ٢ ، دار الفكر ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٤ .
- ٣٧ - شرح الأزهرية في علم العربية : خالد الأزهرى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٤ .

- ٣٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- ٣٩ - شرح ألفية ابن مالك : لابن الناظم ، المتوفى سنة ٦٨٦ ، دار الجيل ، بيروت .
- ٤٠ - شرح النموذج في النحو : محمد بن عبد الغنى الأردبيلي ، المتوفى سنة ٦٤٧ ، تحقيق : د. حسن قرهود ، دار العلوم ، الرياض ، ط١ ، ١٤١١ .
- ٤١ - شرح التحفة الوردية : لزين الدين أبي حفص عمر بن مظهر بن الوردى ، المتوفى سنة ٧٥٩ ، تحقيق : د. عبد الله الشلال ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٩ .
- ٤٢ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر ، بيروت .
- ٤٣ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لابن عقيل الهمداني المصري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١٦ .
- ٤٤ - شرح الكافية الشافية : للعلامة جمال الدين محمد بن مالك الطائى الجياني ، تحقيق : د. عبد المنعم هريدي ، ج ٣ ، دار المأمون .
- ٤٥ - شرح اللحة البدرية في علم العربية : لأبي حيان الأنلسي : تأليف عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. صلاح روائي ، ط ٢ .
- ٤٦ - شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، المتوفى ٦٤٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٤٧ - شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمين : لصدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي ، المتوفى سنة ٦١٧ ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠ .
- ٤٨ - صحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن يربزبه البخاري الجعفي ، المتوفى سنة ٢٥٦ ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، ١٩٧٩ .
- ٤٩ - الغرّة المخفية : لابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ ، في شرح الدرّة الألفية : لابن معط المتوفى سنة ٦٢٨ ، تحقيق حامد العبدلي ، ج ١ ، دار الأنبار ، بغداد ، الرمادي .
- ٥٠ - الفريد في إعراب القرآن المجيد : المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، تحقيق : د. محمد حسن النمر ، د. فؤاد مخيمر ، دار الثقافة ، قطر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .

- ٥١ - في نقد النحو العربي : د. صابر أبو السعود ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ٥٢ - كتاب سيبويه : تحقيق : عبد السلام هارون ، ج ٢ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٣٩١ .
- ٥٣ - الكافية في النحو : لابن الجاجب النحوي المالكي ، المتوفى سنة ٦٤٦ ، شرحه : رضي الدين الاسترأبادي المتوفى سنة ٦٨٦ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥٤ - لباب الإعراب : لتاج الدين الاسفراييني المتوفى سنة ٦٨٤ ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٥٥ - اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ ، تحقيق : غازي طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق .
- ٥٦ - لسان العرب : لابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت .
- ٥٧ - المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح شلبي ج ٢ ، دار سزكين ، ١٤٠٦ هـ .
- ٥٨ - المساعد على تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل ، على كتاب التسهيل : لابن مالك ، تحقيق : د. محمد بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ .
- ٥٩ - المستوفى في النحو : لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن الحكم الفرخان ، تحقيق : د. محمد المختون ، ج ٢ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٧ .
- ٦٠ - مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ ، تحقيق : د. حاتم الضامن ج ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧ .
- ٦١ - المصباح : للمطرزي ، تحقيق : د. عبد الحميد طلب ، ط ١ ، مكتبة الشباب ، القاهرة .
- ٦٢ - المصطلح النحوي : عوض القوزي ، جامعة الرياض ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠١ .
- ٦٣ - معاني القرآن : للأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥ ، تحقيق : د. فائز فارس ، ج ١ ، ط ٢ ، ١٤٠١ .
- ٦٤ - معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ .
- ٦٥ - معجم شواذ العربية : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٢ .

- ٦٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب .
- ٦٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري دار الفكر ، بيروت .
- ٦٨ - مفتاح الإعراب : محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي ، المتوفى سنة ٦٧٣ ، تحقيق : د. محمد عامر حسن ، مكتبة الإيمان ، القاهرة .
- ٦٩ - المفردات في غريب القرآن : للراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٠٢ ، تحقيق : محمد كيلاني ، دار الباز ، مكة ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٧٠ - المفردات في غريب القرآن : للراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٠٢ ، تحقيق : د. محمد الكيلاني ، دار الباز ، مكة ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٧١ - المقتضب : محمد بن يزيد الثمالي ، المعروف بالمبرد ، المتوفى سنة ٢٨٥ ، تحقيق : محمد عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٨ .
- ٧٢ - المقدمة الجزولية : لأبي موسى عيسى الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧ ، تحقيق : د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة : د. حامد نيل ، و د. فتحي جمعة ، ط ١ ، القاهرة ، ١٤٠٨ .
- ٧٣ - المقرب : لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ج ١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩١ .
- ٧٤ - الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب : لمحمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي ، تحقيق : د. محمد العميري ، دار التراث ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٨ .
- ٧٥ - مع الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ ، دار المعرفة ، بيروت .